الموقف التركي من الوحدة المصرية السورية

(1961 – 1958)

The Turkish Situation of the Egyptian-Syrian Unity (1958-1961)

الباحثة

ولاء محمد طاهر عبد السلام

كلية الأداب – جامعة بني سويف

المستخلص

لقد كانت تجربة الوحدة المصرية السورية نقطة تحول كبرى في التطورات السياسية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وكانت تركيا إحدى القوى الإقليمية الفاعلة إبان قيام هذه الوحدة، وقامت بدور كبير لمواجهتها.

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على الموقف التركي من الوحدة المصرية السورية (1958 – 1961)، وذلك من خلال التعرف على رد الفعل التركي إزاء قيام الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) ورصد السياسة التركية تجاه الدولة الجديدة، ثم الكشف عن التحالف التركي الأمريكي ضد الجمهورية العربية المتحدة.

كشفت نتائج الدراسة عن الدور الكبير الذي قامت به تركيا لإحباط مشروع الوحدة المصرية السورية من خلال تحالفها مع القوى العربية والغربية المناوئة لكل مشروعات الوحدة العربية.

Abstract:

The experience of the Egyptian-Syrian unity was a major turning point in the political developments of the Arab region and the Middle East. Turkey was one of the active regional powers during the Egyptian-Syrian unity, and played a large role to confront it.

The present research aims to identify the Turkish position of the Egyptian-Syrian unity (1958-1961) by identifying the Turkish reaction to the establishment of the United Arab Republic (U.A.R), monitoring the Turkish policy toward the new state, and identifying the Turkish-American alliance against the United Arab Republic..

The results of the study revealed the great role played by Turkey in foiling the Egyptian-Syrian unity project through its alliance with the Arab and Western forces that oppose all Arab unity projects.

مقدمة:

سارت السياسة التركية الموجهة نحو الشرق الأوسط العربي في خط مواز مع السياسة الدولية المماثلة لمنظومة الدفاع الغربي, فعندما انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952, ازدادت شقة الخلافات العربية – التركية عامة، والعلاقات المصرية – التركية خاصة، فوصلت إلى مرحلة القطيعة بعد أن تزعمت تركيا حلف بغداد عام 1955, في وقت كان فيه

مد القومية العربية ومناهضة الغرب قد اتخذ أبعاداً جديدة بقيادة جمال عبد الناصر, الذي رفض الأحلاف العسكرية مؤكداً "إنني أرحب بأي تعاون أو تقارب مع تركيا، ولكننا لسنا علي استعداد لبحث أية أحلاف. لذلك فإن فترة الخمسينات عكست العلاقات السلبية بين تركيا والدول العربية عامة ومصر خاصة, وعمقت الفجوة بينهما, حتي وصفت تركيا من قبل العرب بـ"العميلة" للغرب والمنفذة لسياسته الخارجية.[1]

1- رد الفعل التركي إزاء إعلان ج. ع. م :

عقب إعلان الوحدة المصرية – السورية، لم يختلف رد الفعل التركي إزاء تلك الخطوة الوحدوية عن المواقف الغربية التي رأت أن الوحدة تعد تهديداً خطراً علي مصالحهم في المنطقة, وجاء أول رد فعل رسمي من قبل الحكومة التركية متسماً بالعداء والسلبية من خلال تصريح أدلي به رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس قال فيه "أنه لأمر لا يدعو إلي الارتياح أن ينام المرء وعلي حدوده دولة تعدادها ستة ملايين نسمة, ويستيقظ في الصباح فيجد أنها أصبحت دولة تعدادها ستة وعشرين مليون نسمة, وقد أبلغ مندريس نفس الكلام إلي وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس", وهذا يدل علي قلقه الشديد من قيام دولة الوحدة علي حدوده.[2]

لقد تخوفت تركيا من تعاظم المد القومي العربي عندما قامت دولة عربية كبيرة علي حدودها, وقد كان موقفها منذ البداية سلبياً تجاه هذه الوحدة, وهذا ينسجم مع سياستها التقليدية في رفضها قيام أي دولة عربية موحدة تقع علي حدودها الجنوبية, كما جرت حملات معادية في الصحافة التركية ضد الوحدة, وكررت فيها تقييم الغرب للسياسة الداخلية والخارجية للجمهورية العربية المتحدة.[3]

فقد كان الخوف من الوحدة يتمثل بشكل أساسي في المد الشيوعي للمعسكر الاشتراكي في سوريا, فالسوريون بأمس الحاجة إلي فكرة الوحدة السورية المصرية، والأتراك لهم أطماع عدة سياسية واقتصادية وتاريخية في المنطقة العربية, وبالتالي فإن بروز أي دولة عربية

---

[1]- محمود علي الداود, العلاقات العربية – التركية , مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 45 , بيروت , نوفمبر 1986: ص66.

[2]- عوني عبدالرحمن السبعاوي , ردود الفعل التركية تجاه قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958 في ضوء الصراع الدولي وآثاره في المنطقة العربية، مجلة المؤرخ العربي، العدد 28، السنة الحادية عشر، 1986، ص32.

[3]- إيمان عبدالله حمود , العلاقات المصرية التركية من عام 1956 إلى عام 1960، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 102،المجلد الثاني، 2012، ص152.

موحدة لا يروق لهم, وبما أن سوريا لها امتداد حدودي كبير مع تركيا، فذلك دافع قوي للتآمر على الوحدة بكل ما أوتوا من قوة.[1]

وقد أكد ذلك تصريح "فطين رشدي زورلو" وزير الخارجية التركية: "إن إنشاء علاقات وطيدة بين دول الشرق الأوسط هو من مبادئ سياستنا الخارجية, طالما كانت هذه العلاقات تقف أمام التسلل الأجنبي, وتؤدي إلي عدم وقوع جارتنا سوريا في قبضة الاتحاد السوفيتي, وأن أنقرة حريصة علي ألا تصبح أي دولة مجاورة لنا اداة طيعة لتنفيذ المخططات الشيوعية".[2]

وقد بدأت تركيا تكشف عن نواياها تجاه ج. ع. م., فوجهت صحفها لمحاربة الوحدة من خلال شن حملات دعائية في صحفها الرسمية معادية لتلك الوحدة. فقد اتهمت صحيفة (يني كون) التركية شبه الرسمية سوريا بأنها فقدت حريتها واستقلالها الذي أحرزته بعد العناء والمشقة الطويلة, وراحت تستسلم لمصر، وتنقاد لها حيث وجدت لنفسها سيداً, كما لو كانت تقول لنفسها بأني لست أهلاً للحرية, وأن هناك معارضة لتلك الوحدة في سوريا وخصوصاً في صفوف الجيش, وسوف تكون هناك فتن نتيجة الضغط الذي يتعرض له جمال عبدالناصر في المستقبل.[3] كما استبعدت صحيفة "دينا" التركية المؤيدة لحزب الشعب الجمهوري المعارض, إمكانية قيام دولة وحدوية قوية, إذ قالت : "يبدو من الظاهر علي الوحدة هذه أنها ستكون دولة عظيمة وقوية، لكن الحقيقة أنها لن تكون كذلك كما يبدو, فهناك ملايين الأميين فضلاً عن ضعف الثقافة والحضارة, وتفاوت معدل الدخول.

وأخذت الصحافة التركية تعقد مقارنة بين الوحدة المصرية السورية, وبين الاتحاد العراقي الأردني, مركزة علي تفاوت الإمكانات السياسية والاقتصادية بينهما, وطبيعة الشكل الدستوري لنظامي الحكم فيهما, وأظهرت المقارنة بطبيعة الحال انحيازها بشكل واضح إلي الاتحاد العربي الهاشمي في تفوقه علي ج. ع. م , وبخاصة في الجانب الاقتصادي بحكم امتلاك العراق الثروة النفطية, أما من الناحية السياسية فقد بينت صحيفة "ظفر" التركية أن اتحاد مصر وسوريا واتحاد المملكتين الهاشميتين أدى إلي ظهور كتلتين سياسيتين يواجه

---

[1]– خالد عبد الرحمن خضر, تركيا والتطورات السياسية في سوريا (1946 – 1961) رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013، ص130.

[2]– جمال سلامة علي , من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003: ص120.

[3]– إبراهيم محمد محمد إبراهيم, ، مصر وسوريا بين الوحدة الاندماجية والانفصال (1958 – 1961) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1998، ص484.

بعضهما البعض, وليس من الصواب وصف هاتين الكتلتين بالخصومة والعداوة, بل الصواب أن توصفا بأنهما سياستين مختلفتين ومبدأين مختلفين".[1]

وأمام هذا العداء اللامتناهي من قبل الحكومة التركية لدولة الوحدة بادرت الحكومة الأمريكية بنصح الحكومة التركية بوجوب الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، وعدم الاستجابة للضغوط العراقية, علي اعتبار أن هذه الوحدة لا تؤثر علي قوة حلف بغداد, وبالتالي سيجنب السياسة الغربية المزيد من الكره, وحتي تتمكن الدول الغربية من المحافظة علي مصالحها في المنطقة خصوصاً مع الاتحاد الهاشمي الذي أصبح حقيقة واقعية.[2] وبالفعل أعلنت الحكومة التركية اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة رسمياً في 11 مارس 1958, وقام السفير التركي بتقديم أوراق اعتماده إلي الجمهورية الجديدة.[3]

وبالنظر إلي أرض الواقع فإننا نجد أن اعتراف الحكومة التركية بالجمهورية العربية المتحدة لم يكن عن قناعة كما اتضح فيما سبق، ولكنه كان يعبر عن موقف سياسي دبلوماسي تكتيكي اتبعته دول حلف بغداد باستثناء العراق, وذلك لتضليل السوريين والمصريين وإقناعهم بأنه ليس في نية تركيا ولا دول حلف بغداد توجيه أي خطط عدائية تجاههم.[4]

2- السياسة التركية تجاه ج. ع. م. (1958 – 1961) :

لم يكن اعتراف تركيا بالجمهورية العربية المتحدة دليلاً علي رضوخها للسياسة القومية الجديدة الوليدة بالمنطقة العربية, ولا علي تسليمها بالأمر الواقع, بل إن واقع الحال كان مغايراً تماماً لما هو ظاهر في ذلك الوقت.

فقد استغلت تركيا توتر الأحداث بلبنان 1958، ومطالبة حكومة كميل شمعون بتدخل القوات الأمريكية لحمايته, وحاولت الهجوم علي ج. ع. م. واتهام الرئيس جمال عبدالناصر بأنه فرض هذه الوحدة علي سوريا, ويريد فرضها علي لبنان, وقالت صحيفة (جمهوريت) التركية تحت عنوان "الشرق الأوسط والغرب" "إذا أردنا أن لا نمسح الشرق الأوسط من خارطة

---

[1]- المرجع نفسه: ص99.

[2]- خالد عبدالرحمن خضر , المرجع السابق: ص129.

[3]- وثائق وزارة الخارجية الأرشيف السري الجديد, الكود الأرشيفي 041277 – 0078، الفيلم 336 , ملف 22293 بعنوان "اعتراف الدول بالجمهورية العربية المتحدة" فبراير 1958 – ديسمبر 1958.

[4]- أحمد نوري النعيمي , السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية , دار الحرية للطباعة والنشر , بغداد , 1975: ص206.

المدنية الغربية يجب أن نرجع السكينة والطمأنينة إلي لبنان، ولن يحدث ذلك إلا بالقضاء علي النزعة القومية التوسعية التي تسيطر علي المنطقة".[1]

ولقد حاولت تركيا والدول العربية المناهضة للوحدة الوقوف في وجه الوحدة بكافة السبل, فقامت هذه القوي بمحاولة عزل ج. ع. م. ومهاجماتها من كافة المحاور, فأخذت تركيا تهدد سوريا, وبدأت دول حلف بغداد تنشر الدعاية ضدها, وتحدثت وسائل الإعلام الغربية عن قرب قيام معركة جديدة في المنطقة العربية, ورافق هذه الحملات تصريح لرئيس الوزراء التركي مندريس في خطاب ألقاه أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي الحاكم في مدينة "أزمير" هاجم فيه سوريا واتهمها بالتضحية باستقلالها والالتحاق بدولة أخرى, وإنها كذلك يمكن أن تعد الآن فاقدة لشخصيتها المستقلة".[2]

وأعقب ذلك تنسيق مشترك بين تركيا والعراق للقيام بعمل مضاد ضد ج. ع. م. فعقب التنسيق بين نوري السعيد وعدنان مندريس وتم وضع خطة لتنفيذ ذلك، وسافر نوري السعيد إلي بريطانيا لعرض هذه الخطة علي المسؤولين البريطانيين. ولكن البريطانيين اعترضوا علي هذه الخطة لأنها سوف تؤدي إلي تدعيم مكانة عبدالناصر وتمكينه من تحقيق أهدافه في المنطقة, أما (دالاس) فقد أعطي العراق الضوء الأخضر للقيام بغزو سوريا عندما قال : "إن مثل هذا العمل العراقي يحظي بتأييد أمريكي مطلق, وأن العراق يمكنه أن يعتمد علي مساندة الولايات المتحدة", وكان هذا التصريح يعد رسالة واضحة للعراق مفادها أن أمريكا سوف تقدم له كل الدعم إذا ما قام بغزو سوريا.[3]

وقامت تركيا بحشد قواتها العسكرية علي الحدود السورية, وشوهدت تحركات جنود وعربات علي الحدود مع سوريا القريبة من مناطق أنطاكيا والإسكندرونة, وقامت قواتها بإجراء مناورات كبيرة علي الحدود السورية التركية, وقد خرقت الطائرات التركية المجال الجوي السوري عدة مرات, وذلك لمنع سوريا من استغلال مرحلة الوحدة وإعادة مطالبتها بالإسكندرونة.[4]

---

[1]- إيمان عبدالله حمود , العلاقات المصرية – التركية من عام 1956 – 1960 , المرجع السابق: ص159.

[2]- عوني عبدالرحمن السبعاوي, المرجع السابق: ص35.

[3]- إيمان عبدالله حمود , المرجع السابق: ص161.

[4]- المرجع نفسه: ص162.

لكن الأحداث سارت باتجاه معاكس تماماً. فقد قامت في العراق في اليوم نفسه ثورة أطاحت بالنظام الملكي في العراق وقضت علي رموز النظام فيه بما فيهم الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد.[1]

فلقد فاجأت ثورة 14 يوليو 1958 في العراق وسقوط الملكية الدوائر الاستعمارية الغربية, وسببت صدمة قوية لها , فحينما وردت أنباء الثورة العراقية إلي أنقرة اندهش الرئيس التركي (جلال بايار) وبقية وفود حلف بغداد, حيث كانوا بانتظار وصول الوفد العراقي لعقد اجتماع الحلف لمناقشة الخطط المرسومة لغزو سوريا, وأعربت عن أسفها الشديد لما حدث, وقامت بحشد قواتها علي حدودها الجنوبية استعداداً لغزو العراق, وأقامت القوات الامريكية في تركيا قاعدة لها؛ لنقل القوات العسكرية الأمريكية علي متن الطائرات وقطع الأسطول السادس التي أنزلت في بيروت , وتبع ذلك نزول القوات البريطانية في الأردن.[2]

وقد أدلي رئيس الوزراء العراقي "عبدالكريم قاسم" بتصريح لمراسل جريدة (أولوس) التركية الناطقة باسم حزب الشعب الجمهوري المعارض في بغداد حول موقف الحكومة من الحلف قائلاً: "لم يقابل الشعب العراقي حلف بغداد بارتياح, وأن القائمين عليه عملوا علي إيقاع العداء بين الدول الأعضاء في الحلف, ولذا فإن زوال الحلف خير من بقائه". وفي الواقع اعتبرت ثورة يوليو / تموز 1958 بمثابة ناقوس للخطر للسياسة التركية في الشرق الأوسط, حيث ازدادت مخاوف مندريس من أن الثورة مرض معد، ومن المحتمل ان ينتقل إلي تركيا, ويبدو أن الحكومة التركية أصبحت تحت ضغط الهاجس الأمني لأن نجاح الثورة في العراق يمثل دافعاً قوياً للانقلاب في تركيا خاصة إذا ما اعترفت به القوى العظمي.[3]

وبدأت في ذلك الوقت الدوائر السياسية الصهيونية تستغل المخاوف التركية من ج. ع. م. التي تخشاها هي أيضاً بشكل أكبر, فقام رئيس إسرائيل بن جوريون بجس نبض تركيا التي كانت تقيم علاقات دبلوماسية عادية معه, عارضاً فكرة تطوير العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني إلي حد تشكيل حلف ثنائي بينهما لمجابهة ج.ع.م.[4] وليس ذلك فقط بل قام بن جوريون بتحريض تركيا لعمل رد فعل مضاد لسحق الثورة العراقية، فقال إن الوقت لم يفت بعد لتصحيح الوضع في العراق، ففي حال اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالعراق تستطيع تركيا وإيران

---

[1] –F. R. U. S, (1958 – 1960), Near East Region, Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Vol. XII, 110. Briefing Notes by Director of Central Intelligence Dulles, Washington, July 14, 1958.

[2] – خالد عبدالرحمن خضر , المرجع السابق: ص135.

[3] – عوني عبدالرحمن السبعاوي , المرجع السابق: ص38.

[4] – محمود علي الداود , المرجع السابق: ص79.

سحق التمرد في العراق في غضون يومين إذا كانت الولايات المتحدة ورائهما. وإذا لم يتم ذلك فإن الشرق الأوسط بأكمله قد ضاع.[1]

وقد ظلت تركيا مصممة كلياً علي القيام بمغامرة عسكرية في العراق للقضاء علي الثورة والنظام الجمهوري, ولم ترجع تركيا عن تصميمها هذا إلا بعد أن اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلي الإعلان: "بأن أي تدخل في العراق, من قبل إيران أو تركيا , سيكون عملاً غير محسوب لا يمكن أن تتوقع نتائجه".[2]

وتعد مرحلة ما بعد قيام الجمهورية في العراق هي مرحلة جديدة في السياسة التركية تجاه دول المشرق العربي؛ لأنه في هذه المرحلة انتقل مقر حلف بغداد إلي أنقرة, وهنا بدأت مرحلة تبعية تركية كاملة للولايات المتحدة من خلال استخدام الجنود الأمريكيين قاعدة (إنجيرليك) التركية للانطلاق منها والتدخل في البلاد العربية, كما حصل في الأحداث اللبنانية عام 1958, وكما كان موقف تركيا المؤيد لفرنسا والمعارض للثورة الجزائرية أثناء عرض المشكلة الجزائرية علي الأمم المتحدة عام 1958.[3]

ومما سبق يتضح أن أكثر ما كانت تخشاه الدوائر الاستعمارية الغربية من قيام ثورة 14 يوليو 1958 في العراق هو احتمال انضمام الجمهورية العراقية إلى ج. ع. م. في اتحاد يثير الخوف بالنسبة للأوساط الغربية بوجه عام، وإسرائيل بوجه خاص , فاجتماع مصر وسوريا والعراق, في دولة واحدة سيقلب موازين القوى في المنطقة العربية, ويضرب المصالح الغربية والصهيونية في الصميم, وتهدد بزوال وجودهما في المنطقة العربية.[4]

ويعد إسراع الولايات المتحدة وبريطانيا بإنزال قواتهما بشكل فوري في لبنان والأردن. وتحشيد تركيا لقواتها العسكرية علي حدود العراق، واستعدادها للدخول في الأراضي العراقية للحيلولة دون حدوث ذلك أمراً مصيرياً, فهذه القوى كانت تخشي من قيام حكومة الثورة في العراق بخطوة تقرر فيها الخروج من حلف بغداد والانضمام إلي ج. ع. م , وسوف يضر ذلك العمل بالمصالح التركية في المنطقة.[5]

---

1 –F. R. U. S., Volume XII, 114. Telegram from the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, July 15, 1958.

2 –F. R. U. S., Volume XII, 127. Memorandum from the Director of Intelligence and Research (Cumming) to the Counselor (Reinhardt), Washington, July 20, 1958.

3– وليد رضوان, العلاقات العربية – التركية, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, ط , 2006: 126.

4– خالد عبدالرحمن خضر , المرجع السابق: ص140.

5– إيمان عبدالله حمود , المرجع السابق: ص169.

وفي 9 اكتوبر 1958 اتهمت صحيفة "دنيا" التركية في مقال لها عبد الناصر بتعاونه مع الاتحاد السوفييتي لتحريض سوريا والعراق لإقامة جمهورية كردية داخل الأراضي العراقية؛ بسبب رفض عبدالكريم قاسم الانضمام إلي ج. ع. م, وذكرت بأن تلك الأعمال ستؤدي إلي بث التفرقة والانشقاق بين صفوف الشعب التركي وإلى تسلل الشيوعية إلي داخل الأراضي التركية.[1]

كما زاد من حدة التوتر بين مصر وتركيا قيام الحكومة التركية بتقديم طلب لسحب ج. ع. م. ملحقها العسكري, إثر اقتحام أحد رجال الأمن الأتراك في 5 نوفمبر 1958 لمبني سفارة ج. ع. م. في أنقرة, مما أدى إلى اعتراضه من قبل ملحقها العسكري الذي ألقي القبض علي رجل الأمن, فاستاءت لذلك تركيا وعدته عملاً مهيناً لكرامتها.[2]

وقد شهدت تركيا في عام 1960 اضطرابات سياسية, وقد زادت قناعة العسكريين الأتراك بضرورة التدخل لإنهاء التطاحن الحزبي المتزايد, ووضع حد لحالة الاستياء التي عمت مختلف الأوساط التركية من عمال وفلاحين وطلبة، نتيجة لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية, التي واجهتها الحكومة التركية بالمزيد من الإجراءات القمعية، وإعلان الأحكام العرفية، والطلب من الجيش التدخل لقمع الاضطرابات السياسية في مدينتي أنقرة وأسطنبول اللتان شهدتا مظاهرات واسعة النطاق, إلا أن الجيش رفض التدخل لكي لا يصبح أداة بيد السياسيين.[3]

وبعد عجز الحزب الديمقراطي عن حل المشكلات وتسوية الخلافات الحزبية, فضلاً عن ممارسة سياسات دكتاتورية ضد حزب الشعب الجمهوري المعارض, قرر الجيش التدخل ووضع حد للأوضاع المتدهورة في السابع والعشرين من مايو 1960 بانقلاب عسكري, حيث قام العسكريون بإعلان الأحكام العرفية، وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم وهم عدنان مندريس واثنين من وزرائه هما وزير الخارجية فطين رشدي زرلو, ووزير المالية حسن بولادكان **وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش.**[4]

ولقد كان فشل السياسة الخارجية التركية من العوامل الرئيسية للانقلاب العسكري الذي حدث عام 1960.[5] وكان من الطبيعي أن يترك انقلاب 1960 الذي قاده الجنرال

---

[1]– المرجع السابق: نفس الصفحة

[2]– المرجع نفسه، ص 102.

[3]– المرجع السابق: ص131 , أنظر أيضاً , إيمان عبدالله حمود , المرجع السابق: ص155.

[4]– محمود شاكر , تاريخ تركيا المعاصر، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1996، ص103.

[5]– محمود علي الداود, العلاقات العربية – التركية , المرجع السابق: ص66.

جمال كورسيل أثره الواضح في توجهات السياسة الخارجية التركية إزاء الأقطار العربية بشكل عام، ومصر بشكل خاص.[1]

وقد رحبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الانقلاب منذ لحظة حدوثه؛ نظراً للاضطرابات التي أحدثتها الحكومة السابقة، وواصلت العلاقات بين البلدين ولكن دون إعلان رسمي, وقد اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بحكومة تركيا الجديدة في 30 مايو 1960.[2]

أما فيما يتعلق بموقف مصر من النظام التركي الجديد, فقد رحبت مصر بانقلاب 27 مايو, وأعلنت اعترافها رسمياً بالنظام الجديد في تركيا بعد مرور أربعة أيام فقط علي وقوع الانقلاب أي في 31 مايو 1960.[3]

وقد أعقب ذلك مقابلة السفير التركي في القاهرة (بولانت عشا قليجيل) في الثالث عشر من يونيو 1960 لوكيل وزارة الخارجية المصرية بناء علي تكليف من حكومته لإبلاغ الحكومة المصرية باستعداد بلاده لفتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة, وقد أجاب وكيل الخارجية المصرية بأن ذلك الاتجاه يتفق مع موقف بلاده التي سارعت بالاعتراف بالنظام الجديد في تركيا عقب إعلانه.[4]

ولكن علي الرغم من التحول الجديد في السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي وتأكيد الحكم العسكري علي العمل لتحسين علاقات تركيا مع الدول العربية, إلا أن ذلك التحول السياسي لم يأخذ مداه الإيجابي العملي, فقد ترأس الحكومة التركية "عصمت أنونو" خلال الأعوام (1961 – 1964) الذي لم يكن صديقاً للعرب في يوم من الأيام. فضلاً عن أن الدول العربية وبخاصة مصر استمرت بموقفها المعادي للسياسة التركية (حليفة أمريكا).[5]

وفي 28 سبتمبر 1961 فوجئ الجميع بحدوث الانفصال بين سوريا ومصر بانقلاب عسكري قاده المقدم عبدالكريم النحلاوي بسبب عوامل ذاتية وموضوعية أحاطت بتجربة الوحدة, فضلاً عن الضغوط الاستعمارية, وأدي الانفصال إلى تغيير المشهد في الشرق الأوسط تغييراً عميقاً تاماً، كما فعلت الوحدة نفسها قبل ذلك بثلاثة أعوام ونصف. كانت قبضة

---

1 –F. R. U. S., 365. Telegram from the Embassy in Turkey to the Department of State, Ankara, May 28, 1960.

22 –F. R. U. S., 364. Editorial Note, May 28, 1960.

3 –F. R. U. S., 258 Dispatch from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, Cairo, May 27, 1960.

4– نبراس خليل إبراهيم , سياسة تركيا الخارجية إزاء مصر 1960 – 1971 ,مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد, العدد 99: ص209.

5– المرجع نفسه: ص209.

عبد الناصر علي سوريا قد شلت ميزان القوى الإقليمي , ولكن عندما انفكت هذه القبضة – استعادت سوريا شيئاً من اندفاعها الفوضوي القديم.[1]

وعقب إعلان خبر الانقلاب العسكري السوري أعربت تركيا عن فرحها واغتباطها بهذا الحدث. وقد جاء ذلك علي لسان وزير الإعلام التركي الذي قال "تستطيع تركيا الآن الاطمئنان إلي حدودها الجنوبية, لعدم وجود قوة عربية تطالب بالإسكندرونة". [2] وكانت تركيا ثاني دولة اعترفت بالنظام الجديد في دمشق، وذلك في 29 سبتمبر 1961, وأدت تلك الخطوة إلى انتعاش فوري في علاقة تركيا مع سوريا، والواقع أن تركيا كانت تأمل بخروج سوريا من تجربة فاشلة أن تكون أكثر تقبلاً للعروض التركية.[3]

وبالمقابل كان من الطبيعي أن يثير الاعتراف التركي بحكومة الانفصال في سوريا حفيظة الحكومة المصرية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا في الأول من أكتوبر 1961.[4]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل هاجم الرئيس عبدالناصر الحكومة التركية ووصفها بأنها "حكومة عسكرية فاشية". كما أصدرت وزارة الخارجية بـ ج. ع. م. بيانا قالت فيه "إن اعتراف الحكومة التركية بالحركة الانفصالية الرجعية في الإقليم الشمالي, يعد عاملاً عدائياً ضد ج. ع. م , وتدخلا في شؤونها الداخلية, ولذلك فقد تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع حكومة تركيا".[5]

أما الحكومة التركية, فقد انتقدت القرار المصري بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[6] واتجهت تركيا لإقامة علاقات ودية مع الحكومة الانفصالية بشكل كامل, ولم تعد العلاقات المصرية – التركية إلى سابق عهدها إلا في عام 1965.[7]

---

[1]– وليد رضوان , العلاقات العربية – التركية , المرجع السابق: ص128.

2 – المرجع السابق، ص 128.

[3]– محمد علي حلة , مصر وجامعة الدول العربية , التجربة والمصير , مطبعة دار الكتب والوثائق القومية , القاهرة , 2010.

[4]– نبراس خليل إبراهيم , المرجع السابق: ص210.

[5]– الأهرام , العدد 5987 , 29 سبتمبر 1961 , مقال بعنوان "تركيا تعترف بالانفصال بسوريا".

[6] –F. R. U. S., 114. Memorandum from the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), Washington, October 5, 1961.

[7]– عوني عبدالرحمن السبعاوي , المرجع السابق: ص36.

ولقد بقيت سياسة تركيا تتركز في قطع الطريق علي الحكومات المتعاقبة في سوريا من الدعوة إلي أو تشكيل وحدة أو اتحاد مع أي قطر عربي بعد أن أخفقت تجربة الوحدة المصرية – السورية، وتحققت أمنية تركيا والقوى الغربية في المنطقة وهي النيل من الوحدة العربية.

3- التحالف التركي الأمريكي ضد ج. ع. م :

لقد كان قيام ج. ع. م. دافعاً قوياً لطلب تركيا المزيد من المساعدات العسكرية لتستطيع مجابهة الدولة الجديدة الناشئة علي حدودها وتهدد مصالحها في المنطقة, ولم يكن هناك حليف أقوي من الولايات المتحدة تستطيع تركيا اللجوء إليه لمساعدتها للوقوف بوجه الخطر الشيوعي القادم إليها في ثوب القومية العربية كما ادعت.

وليس بغريب أن تطلب تركيا المساعدة من الولايات المتحدة دون غيرها من دول الغرب, فقد أخذت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والدولة التركية تتطور بشكل ملحوظ وسريع عقب الحرب العالمية الثانية, وسهل ذلك دخول تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1945م, حيث سعت تركيا إلي القيام بدور مهم في المنطقة العربية – العراق – هذا الجزء المهم في السياسة الخارجية الأمريكية والغني بالخيرات والموارد الاقتصادية من النفط، وذلك كله ساعد في خلق الموقع والمكانة المهمة لتركيا في الساحة الدولية, وفي عام 1947 وبحسب مبدأ ترومان(*) كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولية للمنافسة بينها وبين الاتحاد السوفيتي, واحتلت كل من اليونان وتركيا مكاناً بارزاً في الاستراتيجية الأمريكية, فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الدولة التركية عسكرياً واقتصادياً لفترة طويلة مقابل ما اصطلح عليه بالضغوطات التي تتعرض لها تركيا من قبل الاتحاد السوفيتي.(1)

(*) مبدأ ترومان : هو مبدأ أعلن عنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان في 12 مارس 1947, وينص علي "أنه حين يهدد العدوان, مباشراً كان أو غير مباشر, أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها، فعندئذ يكون لزاماً علي الحكومة الأميركية أن تقوم بعمل ما لوقف هذا العدوان, طُبق هذا المبدأ علي اليونان وتركيا خاصة, تمكيناً لهما من مقاومة المد الشيوعي ودخول الكتلة الشرقية, انظر, وليد رضوان, العلاقات العربية – التركية, المرجع السابق: ص123.

1- سيار الجميل، العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العتمة إلى العلانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص ص 148 – 149.

وتنفيذاً لهذه السياسة تسلمت تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948 أربع غواصات حديثة وكبيرة، وعدد من سفن الذخيرة وسفن إضافية بحرية, إلى جانب تدريب 350 ضابط بحري تركي في الولايات المتحدة الامريكية؛ لتمكينهم من التدريب علي قيادة سفن بحرية أخرى, وكانت هذه بداية البرنامج الشامل بهدف التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي مراكز أسست في تركيا من آلاف الضباط الأتراك والجنود وبأحدث أساليب الحرب الأمريكية براً وبحراً وجواً.[1]

وهكذا أصبحت تركيا في قلب الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الخطر الشيوعي, وتسلمت تركيا, طبقاً لمبدأ ترومان دعماً مالياً كبيراً من واشنطن, بلغ في الفترة الواقعة بين عامي 1945 و 1948 , 81 مليون دولار, في حين حصلت على ما قيمته 778 مليون دولار في الفترة بين 1949 و 1952, وكانت معظم هذه المساعدات عسكرية وبنسبة أقل اقتصادية, واستمر الاهتمام من قبل الولايات المتحدة بتركيا خلال رئاسة أيزنهاور الثانية, ولقد جاء هذا الاهتمام ضمن نطاق حلف الأطلسى وحلف بغداد, فضمن نطاق حلف الاطلسى وافقت تركيا علي السماح بوجود قذائف صاروخية على أراضيها.[2]

وفي عام 1958 عقب قيام ج.ع. م. تم الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والتركية لبناء قاعدة للصواريخ النووية بالقرب من استانبول يبلغ مداها ألف كم، خُصص لها 26 مليون ليرة تركية, وقاعدة أخرى قرب العاصمة أنقرة, وتم بناء هذه القواعد الصاروخية بالمساعدات الأمريكية والكندية في إطار حلف شمال الأطلسى وبلغ مجموع نفقاتهما 200 مليون دولار، كما أصبحت تصرف الولايات المتحدة في الأراضي التركية أكثر من 300 محطة تنصت استخبارية, أسهمت بشكل كبير في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات المطلوبة, والتي علي ضوئها رسمت استراتيجيتها في المنطقة, والتي شكلت قيوداً كبيرة علي استراتيجية الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وبالذات حركته البحرية نحو البحر المتوسط أو من البحر المتوسط إلي البحر الأسود, وفي إطار حلف شمال الأطلسي كلفت الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص حليفتها تركيا بأن تأخذ دوراً في المنطقة؛ وذلك لخدمة مصالحهما.[3]

---

[1]– كريم حمزة الزبيدي , سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا , دار الرضوان للنشر , عمان , ط1 , 2012: ص100.

[2]– هوفسبيان نوبار وفيروز أحمد, تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري, ترجمة سامي الرزاز وآخرين, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1985: ص286.

[3]– كريم حمزة الزبيدي, المرجع السابق: ص160.

وبذلك أخذ الاهتمام الأمريكي بتركيا يزداد في ظل صراع الهيمنة الأمريكي السوفيتي, والذي بدوره رفع من مستوي المساعدات المقدمة من الولايات الأمريكية لتركيا، والتي كانت تتصاعد في كل عام بقفزات متفاوتة, فقد قدرت المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا عام 1959 بـ 2,7 مليار دولار , وتلقت تركيا بين عامي 1948 – 1959 حوالي 1,2 مليار دولار كمساعدات اقتصادية معظمها من مصادر أمريكية.[1]

ولكي تقنع الحكومة التركية الولايات المتحدة باستمرار تقديم المساعدات العسكرية لها، منحت الولايات المتحدة الإذن لاستخدام قاعدة أضنة الجوية استخداماً كاملاً كمنطقة انطلاق للقوات الأمريكية المحمولة جواً في طريقها إلى بيروت أثناء الأزمة اللبنانية، ولتخزين الإمدادات الفائضة. وكان هذا دليلاً ملموساً علي أهمية تركيا كحليف قوي للولايات المتحدة بالمنطقة. وعقب قيام الثورة العراقية في 14 يوليو زاد الوضع قلقاً في تركيا وطلبت الحكومة التركية تسريع المساعدات الأمريكية لتركيا وبذل مجهود أكبر لتعزيز الموقف العسكري التركي.[2]

وقد رأت الولايات المتحدة أن تركيا تعتبر أقوى صديق لها في الشرق الأوسط وتتمتع سياستها المناهضة للاتحاد السوفيتي بالدعم المحلي الواسع. والعقبة الوحيدة أمام تقديم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية لها بشكل كامل هي المشاكل الداخلية الخطيرة التي تواجهها البلاد من عداء متزايد بين رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس والمعارضة بسبب المشاكل الاقتصادية الحرجة في تركيا والقمع السياسي للحكومة, والانشقاقات بين الأحزاب, مما ينذر بحدوث انقلاب عسكري.[3]

وفي 28 إبريل 1960, حدث ما لم يكن متوقعا، فاندلعت مظاهرات حاشدة في اسطنبول ضد قانون جديد سمح للجنة التحقيق التابعة للجمعية الوطنية الكبرى بتشهير الصحف وقمعها. قاد المظاهرات طلاب الجامعة التركية، ثم فرضت الحكومة التركية الأحكام العرفية في اسطنبول وأنقرة وقامت الشرطة وبعض القوات البسيطة بتفريق مثيري الشغب

---

[1]– أحمد عبدالكريم أبو هجرس, العلاقات التركية الأمريكية وأثرها علي منطقة الشرق الأوسط (2002 – 2012) , رسالة ماجيستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الأزهر, غزة، فلسطين, 2014: ص28.

[2] –F. R. U. S., Volume X, Part 2, 321. Operations Coordinating Board Report, Washington, November 12, 1958.

[3] –F. R. U. S, Vol. X, Part 2, 324. National Intelligence Estimate, Washington, Dec. 30, 1958.

المناهضين للحكومة في سلسلة من الأعمال السريعة الدموية, وعلى الرغم من ذلك، تم استئناف المظاهرات في يومي 29 و 30 إبريل.[1]

وقامت حكومة مندريس بالسيطرة علي الوضع, ولكن سرعان ما استأنفت المظاهرات مرة أخرى، ففي 21 مايو 1960 , انضم طلاب من كلية أنقرة للحرب إلى عدد من الضباط في مظاهرة معادية للحكومة. ولم ينفجر التظاهر الذي قام به أفراد القوات المسلحة إلا بعد أن استأنف قائد الكلية الحربية طلبه إلي الطلاب للعودة إلي ثكناتهم. ثم كسر المظاهرة المدنية السابقة مع الغاز المسيل للدموع, وفرضت الحكومة التركية حظر التجوال في أنقرة, وفي 23 مايو أصدر رئيس أركان الجيش التركي بيانا أوضح فيه أن الجيش غير سياسي، وسيواصل دعم الحكومة التركية. وقد تمت مناقشة الاضطرابات السياسية المستمرة في تركيا في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في 24 مايو 1960؛ لدراسة التطورات العالمية المهمة التي تؤثر علي الأمن القومي للولايات المتحدة.[2]

وقد طلب دالاس إجراء تقييم من قبل السفارة في أنقرة حول التطورات السياسية والاقتصادية علي المدى القصير والطويل وأن يتم تقييم موقف الجيش التركي لكي تستطيع الولايات المتحدة رسم سياستها المقبلة تجاه أقوى الحلفاء لها بمنطقة الشرق الأوسط, ولكن سرعان ما أطيح بحكومة مندريس بانقلاب عسكري في 27 مايو 1960, وتم اعتقال معظم أعضاء الحكومة, بالإضافة إلي قيادة الحزب الديمقراطي والرئيس بايار في أنقرة, وألقي القبض علي رئيس الوزراء مندريس ووزير المالية أثناء محاولتهما الفرار من تركيا بالسيارة.[3]

وبذلك تم الانقلاب بشكل منظم، واستولت القوات العسكرية التركية علي الحكومة دون معارضة, وكان كل ما يهم الولايات المتحدة في ذلك معرفة السبب الأساسي وراء هذا الانقلاب، وهل كانت سياسة الحكومة التركية السابقة من حيث تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب سبباً في الإطاحة بها أم لا ؟ وهل الشارع التركي متقبل لاستمرار التعاون التركي – الأمريكي أم لا؟ وكانت كل هذه الشكوك تثير العديد من المخاوف لدى الحكومة

---

1 –F. R. U. S., 1958 – 1960, Eastern Europe; Finland; Greece; Turkey, Volume X, Part2, 358. Editorial Note.

2 –F. R. U. S., Volume X, Part 2, 362. Telegram from the Embassy in Turkey to the Department of State, Ankara, May 25, 1960.

3 –F. R. U. S., 1958 – 1960, Eastern Europe; Finland; Greece; Turkey, Volume X, Part2, 363. Editorial Note.

الأمريكية من فقدان حليف مهم في المنطقة، إلى جانب فتح المجال لانتشار أوسع للفكر الشيوعي بأياد ناصرية، خاصاً مع تحسن الأوضاع بين الاتحاد السوفييتي وناصر مع بداية عام1960.

وجاء تقرير السفارة الأمريكية بأنقرة مطمئنا للحكومة الأمريكية، وأعقب ذلك إعلان الحكومة المؤقتة التركية في 28 مايو 1960 وتولي الجنرال جمال جورسيل القائد السابق للقوات المسلحة التركية مواقع رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس لجنة الوحدة الوطنية للضباط العسكريين الذين خططوا للانقلاب. وفي نفس اليوم أبلغ ميليه إسينبل, السفير التركي في الولايات المتحدة, وكيل وزارة الخارجية "ديلون Delon" أن الحكومة الجديدة تنوي احترام جميع التزامات تركيا الحالية. وأشار ديلون للسفير إلي أن الولايات المتحدة قد تفضل, كما هو الحال في حالات مشابهة أخرى, مواصلة العلاقات كالمعتاد دون إعلان رسمي. ولكن سرعان ما تم الاعتراف بالحكومة التركية الجديدة في 30 مايو 1960 والاعتراف بها رسمياً.[1]

وفي يوم 31 مايو تمت مناقشة الانقلاب العسكري في تركيا خلال الاجتماع 446 لمجلس الأمن الدولي، وذكر دالاس في الاجتماع "أن النظام الجديد أصبح الآن غير متأكد من نفسه، وربما يواجه فترة من عدم الاستقرار, هذا إلى جانب تشجيع موسكو للنظام الجديد لتحسين العلاقات التركية مع الاتحاد السوفيتي. ويبدو أن السوفييت قد دعوا الجنرال جورسيل لزيارة موسكو. هذا إلي جانب أن الدعاية السوفيتية تجاه تركيا هي مزيج من الموافقة الحذرة علي النظام الجديد والهجمات علي النية التركية المعلنة للحفاظ علي تحالفها مع الغرب. لقد طلب منا وزير الخارجية التركي, ساربر أن نصدر بياناً بالتضامن مع تركيا من أجل تعويض الدعاية السوفييتية".[2]

وهنا يتضح مدى تكالب كل من الغرب والولايات المتحدة من ناحية والاتحاد السوفيتي وعبد الناصر من ناحية أخرى علي تركيا لضمها إلي معسكره, وهنا يتضح أسباب سرعة اعتراف ج. ع. م. بالحكومة التركية الجديدة.

ولكي تضمن الحكومة الأمريكية ولاء السياسة التركية الجديدة لها دون الرضوخ لأي ضغوط سوفييتية أو عربية من قبل عبد الناصر – صاحب الحدود المشتركة معهم – أرسل

---

1 –F. R. U. S., 1958 – 1960, Eastern Europe; Finland; Greece; Turkey, Volume X, Part2, 364. Editorial Note.

2 –F. R. U. S., 1958 – 1960, Eastern Europe; Finland; Greece; Turkey, Volume X, Part2, 366. Editorial Note.

الرئيس إيزنهاور رسالة إلى الرئيس التركي الجديد في 11 يونيو 1960 للتأكيد علي قوة العلاقة بين البلدين. وأشاد بجهوده من أجل إرساء الديموقراطية وإعلان دستور جديد،، كما أبدى ارتياحه لحفاظ تركيا على صلاتها مع حلف النيتو، كما أمل في استمرار العلاقات الودية بين الدولتين.[1]

وعقب تولي الرئيس كنيدي الرئاسة في عام 1961، بدأت مرحلة جديدة من التطور في العلاقات التركية – الأمريكية فقد وافق الرئيس الجديد علي منح الحكومة التركية مساعدات عسكرية بقيمة 1,6 مليار دولار هذا إلي جانب تزويدهم بطائرات, وزوارق بحرية وشاحنات, وناقلات الأفراد المدرعة , هذا إلى جانب وضع برنامج لتحديث الأسلحة بالجيش التركي.[2]

مما سبق يتضح أهمية احتفاظ تركيا بشكل دائم بقوات مسلحة مصممة للتعامل مع الخطر السوفيتي المباشر كجزء من دفاع الحلفاء المنسق, ومحاولة توسيع المرافق الجوية بشكل مستمر. ولم يكن ليتحقق ذلك إلا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأكبر لتركيا والعدو لدولة الوحدة.

1 –F. R. U. S., Volume X, Part 2, 367. Letter from President Eisenhower to President Gursel, Washington, June 11, 1960.

2 –F. R. U. S., 362. Telegram from the Department of State to the Embassy in Turkey, Washington, April 20, 1961.